أخلاق السّياسي وسياسة الأخلاقي

Moral of political and policy of moral

د.آسيـا واعـر

جامعة عنابة (الجزائـر)
assia.ouar@univ-annaba.dz

معلومات البحث

تاريخ الاستلام:10-05-2021
تاريخ القبول:10–06–2021

Printed ISSN: 2352-989X
Online ISSN: 2602-6856

الملخص:

لا يستطيع الإنسان أن يعيش بمعزل عن الجماعة، هذه الأخيرة التي أحدثت تنشئة اجتماعية استوجبت راع ورعية، ومنه إلى انتشار مؤسسات من دول وأمم على سطح المعمورة تنشئة استوجبت حاكما يسوسها ويتدبر أمورها، تهدف ورقتنا البحثية هذه إلى درس وفحص البنية الأخلاقية للراع ومدى تأثيرها في تسيير شؤون رعيته.

مما أسفر عن نتائج في غاية من الأهمية تؤول إلى أنّ الأخلاقية لها بالغ الأثر في الممارسة السياسية وتدبير شؤون الأفراد ومنه إلى أنّه لاازدهار ولا تقدم ولاإنسانية إلا بالأخلاقية ومع الأخلاقية

الكلمات المفتاحية: السياسي، الأخلاقي، رقي، اللاأخلاقي، دمار.

ABSTRACT

Human beings cannot live in isolation from the community, which created a social education that required a politician, From him to the proliferation of institutions of States and nations on the surface of the globe that demanded and managed the rule of law, Our research paper aims to examine the moral structure of the governor and its impact on the conduct of the affairs of the people.

This has resulted in extremely important results, which suggest that ethics are very influential in political practice and in the management of individuals and that prosperity, progress and humanity are only moral and ethical

Keywords: Political, Ethical, Prosperity, Immoral, Destruction

1. مقدمة:

يعرف الإنسان بحده المنطقي على أنه حيوان ناطق وعاقل، كما يعرف من زاوية النظرة الإجتماعية على أنه حيوان اجتماعي بطبعه لايستطيع إن يعيش بمعزل عن الجماعة، كانت الأسرة أول تجمع بشري عرفه التاريخ الإنساني وهي وحدات صغيرة مكونة من الأب والأم والأولاد ومن مجموع الأسر تكون الحي ومن مجموع الأحياء تكونت القرية ومن مجموع القرى تكونت المدن ومن مجموع المدن تكونت الدول ومن مجموع الدول كان هذا العالم، هذا هو التحليل الأرسطي لكيفية نشأة الدول والمجتمعات، وكما أنّ للأسرة رب يسير أمورها ويتولاها كذلك نجد الدول لها من يسوسها ويدبر شؤونها ويرعى مصالح أفرادها، حتى يمكن القول أنّ مصير الدولة إنما يرجع لما يصدر عنه من سلوكيات وأفعال، ترجع بموجب الأثر على صالح الفرد والجماعة، لذا كان الحاكم أساس فيام الدول ولايمكن بأي حال من الأحوال أن يكون لهذه الأخيرة وجودا إلا به، الأمر الذي أدى بنا إلى طرح الإشكال التالي مدى امثال سلوكيات الحاكم وأفعاله إلى المبدأ الأخلاقي، وبشيئ من الدقة البحث في علاقة السياسي بالأخلاقي، ذلك أنّ العديد من الدراسات ذهبت إلى ضرورة ولزومية توفر صفات في السياسي إذا ما أراد أن يشيد بناء ضخما قويا مزدهرا ولعلّ أبرز ما أتي في هذا المجال هو طرح لمبدأ القوة، الذي التمسه الحاكم و–لايزال– في تدبير الشأن العام والخاص، وهذا ما تهدف إليه ورقتنا البحثية في تحديد أسس الأخلاقية التي تجاوز مبدأ القوة إلى مبدأ اللين والعدل والحق والمساولة لتأسيس دولة تضاهي اليوطوبيات التي نادى بها الفكر من تأسيس مثلا وجنانا على سطح المعمورة؛ إنّ طبيعة دراستنا اقتضت بتطبيق المنهج التحليلي المتضمن بدوره المنهج المقارن والنقدي وهذا حين بينا بالحجة العقلية الواقعية والبرهنة المنطقية الفرق الشاسع بين أخلاق السياسي وسياسة الأخلاقي، وهي معادلى تسفر عن تحليل كيف هي أخلاق الساسة ومدى تأثيرها على أوضاع التجربة الإنسانية، هذا من جهة ومن جهة أخرى حللنا كيف هي سياسة الأخلاقي وهذا في اعتماده الأخلاقية قي تسييس الأوضاع وتدبير شؤون الرعية وكان الفرق شاسعا بين كليهما فشتانه بين الحكم الموحش والحكم الرشيـد. ليعتمد تحليلنا نقاطا تالية:

2. مقدمة في السياسة

السياسة – Politics– مصدر الفعل ساس، أي رأس وقاد، والسياسة القيام على الشيئ بما يصلحه، ومن الناحية الإصطلاحية فالمدلول يتفق وتدبير أمور الرعية في الداخل وفي الخارج، وهي تنظيم أمور الدولة وتدبير شؤونها، حتى يمكن القول أنه لايمكن أن تقوم لأي دولة قائمة إلا ولها أنظمتها السياسية الخاصة بها، و"موضوع علم السياسة عند قدماء الفلاسفة هو البحث في أنواع الدول والحكومات، وفي علاقاتها بعضها ببعض، والكلام على المراتب المدنية وأحكامها، والإجتماعلت الإنسانية الفاضلة والرديئة، ووجوه استبقاء كل منها، وعلة زواله، وكيفية رعاية مصالح الخلق، وعمارة المدن وغيرها" (صليبا، المعجم الفلسفي، ١٩٨٢، صفحة ٦٧٩)، والمتأمل في هذا التعريف وفي غيرها من التعريف يجد أنّ السياسة علم قائم بذاته يرجع إليه فرض الهيكلة العامة لأي تجمع بشري كان، وهذا من خلال فرض الأنظمة وتسييرها وفق صالح الفرد والجماعة، ولقد إنكب العقل الإنساني على الإهتمام بهذا النظام منذ عصور ما قبل الميلاد وعكف على إيجاد النظام الأمثل والذي به يمكن تحقيق نموذجا مثاليا لدولة تقارب في صورتها يوطوبيا وكان هذا مع أفلاطون والفارابي تحديدا، ولعلّ أنّ أهم ما يحقق ما يطمح له هؤلاء البحث في نظام أمثل يعتمد في تسييس وضع هذا

التجمع البشري من مختلف جوانب ومجالات حياته الحيوية والروحية، ومن بين الأنظمة السياسية التي عرفها الفكر الإنساني عبر تاريخه الطويل مايلي:

1.2في الأنظمة السياسية:

يمكن الإشارة إلى أبرز الأنظة السياسية التي شهدتها و-لاتزال- لإنسانية في أنظمة ثلاثة:

– الحكم الملكي: وهو الذي يتولى سيره فردا واحدا استلم زمامه وراثيا، وتكون له في غالب الأحيان السلطة المطلقة في تسيير شؤون الدولة داخليا وخارجيا، داخليا في وضع مختلف أنظمتها والتكفل بتنصيب من ينوب عنها وخارجيا في ضبط العلاقات الخارجية ، ومن الأنظمة الملكية الراهنة والتي تتمتع بالسلطة المطلقة تلك التي نجدها في بعض من الدول العربية كالمملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، والمملكة المغربية، والمملكة الأردنية، بخلاف الحكم الملكي المتواجد في الدول الغربية والذي يتمتع فيه الحاكم بسلطة نسبية محدودو كالمملكة البريطانية والمملكة الهولندية

–الحكم الديمقراطي: وهو الحكم الذي انتقلت فيه السلطة إلى الشعب، وتنقسم الديمقراطية إلى: ديمقراطية مباشرة وفيها يكون الشعب سيد نفسه بنفسه وهذا لم يشهده تاريخ الفكر الإنساني إلا في دولة واحدة فقط وهي دولة أثينا أين طان عدد الأفراد يسمح بذلك، وديمقراطية غير مباشرة وفيها يقوم الشعب بانتخاب من ينوب عنه، وهذا نظام جل دول العالم، لكن الإشكال الذي يطرح هل توجد الديمقراطية حقا كنظام اعتمده الحكام؟

– مبدأ الشورى في نظام السياسة للفكر الإسلامي: يؤدي مدلول الشورى إلى "معرفة حقيقة الشيء، وذلك عن طريق عرضه على أصحاب الرأي والحكمة،وعلى هذا يقال شاورته في الأمر واستشرته، وفلان خبير مشير، أي يصلح للمشاورة وشاور مشاورة وشوارا واستشارة طلب منه المشورة، وأشار عليه بالرأي" (منظور، صفحة ٢٣٥٨)، أما في المفهوم الإصطلاحي فهي: "أصل مشروعية الولاية العامة على الأمة فهي خصيصة من خصائص الأمة الإسلامية، ومبدأ عام مقرر في القرآن الكريم (زريق، ٢٠١٦، صفحة ١٥)

2.2. في إشكال الحاكم والمحكوم

الحاكم وهو الذي يرجع إليه أمر الحكم، كما يرجع إليه مصير رعيته التي يتولى أمرها، ولقد كان "جون جاك روسو" من بين الذين بحثوا في أساس العلاقة التي تربط الحاكم برعيته وهذا في مصدره "العقد الإجتماعي" حين طرح الإشكال القائم بين السيد والعبد، ولم كان من الضروري واللازم وجود طبقة حاكمة وأخرى محكومة مع أنهما متساويين، من كفل لهذا حق السيادة وشرعيتها في التحكم على الآخرين. كان أول تجمع بشري في تاريخ الإنسانية حسب روسو هي الأسرة حيث يكون الرئيس صورة الأب، والشعب صورة الأولاد، "وبما أنّ الجميع يولدون أحرارا متساوين فإنهم لا يتنازلون عن حريتهم إلا لنفعهم، وكل الفرق هو أنّ حب الأب لأولاده في الأسرة يؤديه بما يرعاهم به. وأنّ لذة القيادة في الدولة تقوم مقام هذا الحب الذي لايحمله الرئيس نحو رعاياه" (روسو، ٢٠١٣، صفحة ٢٥)، يرى روسو أنّ الأساس في فرض أنظمة الحكم يكمن في القوة فضلا عن جعلها حقا مشروعا كما يجعل من الطاعة واجبا أيضا الأمر الذي تطلب السعي وراء شرعية هذا الحق بالتماس عهودا ومواثيق/

كانت الصورة الأولى لحياة الذوات الإنسانية على طبيعتها، غير خاضعة لقوانين وأنظمة تسوسها وكان على الإنسان أن ينتقل إلى الحالة المدنية وذلك بإحلال العدل مكان الغريزة التي يعيش وفقها، ورغم أنه كان يعلم مسبقا بأنه سيفقد حلرته الطبيعية إلا أنه أقدم على إبرام عقد يكفل له حقوقه في مقابل ما يلتزم به من واجبات وكان هذا بمثابة الإرهاص الأولي لقيام الدول، ولتنصيب الحكام الذين يكفلون الحق والكرامة لرعاياهم، فقوى الدولة حسب روسو إنما توجهها الإرادة العامة للأفراد وفق هدف نظامها الذي هو الخير العام، باعتبار أنّ أساس إدارة المجتمعات إنما تقوم على تحصيل الصالح العام وفقط، وما إن ترجح كفة تحقيق المصالح الخاصة حتى يحدث ما لم يكن مبرما في العقد فتختل الموازين وتحيد الغاية المرجوة عن مسارها المحدد لها، لأنّ المصلحة الخاصة تخدم أفرادا دون الجماعة ولهذا لا تكون صائبة بخلاف الإرادة العامة "التي تكون صائبة داءما و أنها تهدف إلى النفع العام دائما، إلا أنّ هذا لايكون في جميع الحالات لأنه يقع وأن يخدع في بعض المرات" (روسو، ٢٠١٣، صفحة ٥٥). إنّ الميثاق الذي يربط بين السيد والمواطن يلزم كلاهما بتأدية الواجب فإذا كان الأول يكلف الثاني بخدمة الدولة فلابد وأن يكون هذا التكليف بما يطيقه المواطن الذي يستجيب مباشرة للأمر وعلى كل منهما أن يعي طبيعة هذا العهد ولاينظر إليه على أنه عهدا بين الأعلى والأدنى وإنما هو عهد هيئة بين كل واحد من أعضائها، وهو عهد شرعي لأنه قائم على العقد الإجتماعي وهو عادل لأنه مشترك بين الجميع، وهو نافع لأه لاغرض له غير الخير العام وهو مكين؛ لأنّ له ضمانا بالقوة العامة والسلطة العليا، ولا يخضع الرعايا لغير إرادتهم الخاصة ماداموا غير خاضعين لسوى تلك العهود، والسؤال عن مدى حقوق السيد والمواطنين المتبادلة ، فالسلطة لايمكن لها أن تجاوز حدود العهود العامة وأنّ كل فرد يستطيع أن يتصرف تصرفا تاما فيما تُرك له من أمواله وحريته بهذه العهود، فلا يحق للسيد مطلقا أن يحمل أحد الرعايا أكثر مما يحمل الآخر، وذلك لأنّ الأمر يصير خاصا هنالك فيعود سلطانه غير ذي اختصاص" (روسو، ٢٠١٣، صفحة ٥٩) .

3.مقدمة في الأخلاق

ضرب الخطاب الأخلاقي في الحقل المعرفي الإنساني بسهم وافر في الدراسات الفكرية، إذ شهد تاريخ الفكر الإنساني دراسات أطنبت في البحث عن الخير والشّر وعن الملائم والمنافي منذ قرون غابرة إلى يومنا هذا، فشكّل الخطاب الأخلاقي و لا يزال يشكل محور و مركزية الدراســـات الإنسانية باعـــتباره علما يصدر أحكامــا على السلوك الفردي فيستحــسنه أو يستهجنه، إنّ موضوع علم الأخلاق هو دراسة السلوك الإنساني هذا الأخير الذي يكون محلّ اهتمام أيضا من قبل: علم النفس (المدرسة السلوكية)، علم الاجتماع، علم الأنتروبولوجيا، إلا أنّ ما يميز هذه العلوم عن علم الأخلاق هو أنّها تدرس السلوك الإنساني دراسة وصفية تبتعد عن أحكام القيمة بينما علم الأخلاق علم معياري لا يتوقف عند الدراسة الوصفية بل يتجاوزها إلى إصـــــدار أحكاما قيمية، فإذا كـــــان كل من عــلم النفس وعلم الاجتمــاع و الأنتروبولوجيا يتجهون إلى الدراسة الواقعية للأفعال والأفكار فإنّ علم الأخلاق ينحصر فيما هو معياري، أي في التماس طريق الخير وضرورة إتباعه وفي معرفة طريق الشر و ضرورة اجتنابه فكرا وفعلا إلاّ أنّ "استخدام المعايير الأخلاقية في التمييز بين الفعل الصائب والفعل الخاطئ يعتمد بدرجة كبيرة على تلك المعايير، بيد أنه يصعب في كثير من الحالات أن نصدر أحكاما أخلاقية تخبرنا بالمسار الصائب للفعل الأمر الذي دعا المفكرون إلى إيجاد "علم حلّ المشكلات" في تطبيق معايير علم الأخلاق واستخدام تلك المعايير في تمييز ما هو صائب عما هو خاطئ، وكان أبرزهم "**ج إي مور**

" الذي يرى أنّ علم حل المشكلات هو أحد أهداف البحث الأخلاقي" (ليلى، ٢٠٠٠، صفحة ٣٣). ويأخذ علم الأخلاق بالدراسة والتمحيص الجانب النظري والمعرفي لطبيعة المبادئ الأخلاقية واستخلاص قوانينها، و الجانب العملي الذي يعمل على تطبيق القواعد الأخلاقية، فعلم الأخلاق هو إجابة عن سؤال : **ما الذي يجب علينا فعله حتى نكون أخيارا؟**.وتوالت الدراسات والأبحاث في الحقل المعرفي الأخلاقي لثلّة من المفكرين والفلاسفة منكبين على درس وضبط القيم الخلقية وتحديد ثنائية الفضائل والرذائل والتي بها وحدها تنتقل الذوات من مصاف الحيوانية إلى مصاف الإنسانية كقيم الخير والعدل والإحسان(...)إلخ.

1.3ماهية الأخلاق: Moral– Ethics

الأخلاق جمع خلق ، وهو العادة، والسجية، والطبع والمروؤة، والدين ، وعند القدماء ملكة تصدر بها الأفعال عن النفس، من غير تقدم وفكر وتكلف. وقد يطلق اللفظ على جميع الأفعال الصادرة عن النفس محمودة كانت أو مذمومة، فنصف بذلك الإنسان بحسب سلوكياته وبحسب قيمة الفعل الذي صدر عنه فنقول هذا كريم، وذاك طيب، وذاك شرير، ةيسمى علم الأخلاق بعلم السلوك، أو تهذيب الأخلاق أو فلسفة الأخلاق أو الحكمة العملية، أو الحكمة الخلقية (صليبا، المعجم الفلسفي ، ١٩٨٢، الصفحات ٤٩-٥٠)

2.3 في القيم الأخلاقية:

وهي مجمل ما يصدر من الذوات الإنسانية من سلوكيات وتصرفات في القول والفعل، مستنبطة من النصوص الشرعية —الدين — أو النصوص الوضعية التي قال بها الإنسان وسطرها، ويمكن القول أنه لاوجود لإنسانية من دون وجود قيما خلقية كقيمة الواجب و الحق ، العدل، الفضيلة، الخير إلى غيرها من القيم، فالواجب هو ما يجب على الفرد أن يقوم به، إذ يشعر بإلزامية القيام به كما يعمل على اجتنابه وتفادي ما يضاده، أما عن الحق فهو يأتي من باب سماحة للقانون الوضعي بأن يقوم بهذا الفعل أو السلوك، وغالبا ما نزاوج ونقابل بين الواجب والحق حتى أنّ هذه الثنائية شكلت أساس مواطنة الأفراد لها حقوق تتمتع بها كحق الحياة، حق الحرية، حق التعليم، حق الحياة الكريمة من مأكل ومسكن ونظافة ولها من الواجبات ما عليها أن تقوم به كواجب الإنتخاب وواجب خدمة الوطن، وواجب الدفاع عنه. أما عن قيمة العدل فهو كما يقول ابن خلدون أساس الحكم، والعدل هو إعطاء كل ذي حق حقه، وعادة ما نقابله مع الجور والظلم، وإذا كان العدل يمهد لقيام دول ذات أساس رصين متين فإنّ الظلم يكون على عكسه تماما وبه تؤول الدول إلى الإنهيار وإلى السقوط، أما عن الفضائل وهي جمع فضيلة وهو أن يطلق "نعت الفاضل على الإنسان الذي ينهض بواجباته ويتطلع عبرها إلى تحقيق الخير،، وقد يطلق على الفضيلة اسم القيمة الإيجابية كما ينظر إلى الرذيلة على أنها القيمة السلبية، ، والفضيلة بوجه عام تنزع في الحالين إلى أن تتحقق بحسب قواعد معينة دقيقة، لأنها معيارية، إنها استعداد ثابت لممارسة الخير، أي أنها استعداد للقيام بواجب معين، أو عمل صالح معين، والرذيلة على عكسها تماما، وقد وجد كانط أنّ الفضيلة هي المبدأ الداخلي لأفعالنا، وهو يحدد غايتها الأخلاقية، وهذه الغايات هي: كمال المرء ذاته، وسعادة الآخرين، أما الرذيلة فهي بالمعنى العام: النقص أو العيب وفي الأخلاق هي الاستعداد المعتاد لنوع من

السلوك الذي يعتبر متسما بلا أخلاقية خطرة وقد جنح بعض الباحثين غلى اعتبار حقل الرذائل أوسع مدى وأكثر تنوعا من حقل الفضائل (العوا، ١٩٨٦، الصفحات ٥٠٢-٥١٦)

إنّ الإشكال الذي تبحث فيه ورقتنا البحثية هو مدى علاقة السياسي بالأخلاقي، والجدل القائم بينهما، فهل السياسي عليه أن يمتثل إلى هذه القيم الأخلاقية وإلى اعتبارها في تسييره لشؤون رعيته، وماذا لو تجاوزها إشكالات أردنا أن نفصل المفال فيها

٤. في أخلاق السياسي – الفكر الغربي وأخلاق القوة –

أخلاق السياسي إنما قصدنا بها استقراء ما كان من سلوك الحكام وتصرفاتهم السياسية سواء على المستوى الداخلي وهذا في تسيير شؤون رعاياهم ، أم في علاقاتهم الخارجية مع حكام لدول أخرى، وكان ملاذنا في هذا نموذج الفكر الغربي وبالتعاليم التي أتى بها في هذا المجال، ولانجد أبرز مما جاء به أعلامه في ذلك، كانت أخلاق القوة في الدرس الفلسفي ترتبط بنتشه ارتباطا لزوميا ذلك أنه استقرأ تاريخ الإنسانية في كافة مجالاتها أين رأى بأنها قد عاشت على عبادة الأصنام، أصنام في الأخلاق، أصنام في السياسة وأصنام في الفلسفة واعتبر أنّ المهام الرئيسية إنّما تكمن في الكشف عن هذه الأصنام والعمل على تحطيمها في كل ميدان من هذه الميادين الثلاث، لذا نراه قد اتخذ منهجا خاصا في البحث و الدرس الأخلاقي؛ ولتحطيم الصنم الأخلاقي يجب إتباع ثلاث خطوات رئيسية تمثلّت في:

- " تصنيف الأحكام الأخلاقية التّي صدرت في الماضي عند مختلف الشعوب ومن هذا التاريخ يتوافر لدينا تاريخ للأخلاق.
- عند الانتهاء من التاريخ تأتي مهمّة تفسير الوقائع الأخلاقية، ونتعرّف على ما تدلُّ عليه، فنحّدد أي نوع من الناس كانت عندهم هذه الأخلاق، وما الصلة بين طبائعهم و أحوالهم النفسية وبين هذه القيم الأخلاقية التي اتخذوها.
- الحكم على كل صنف من هذه الأصناف فنعلم حينئذ أي الأصناف أقدر على البقاء في الحياة و الارتفاع بها والسمو بطبيعتها" (بدوي، ١٩٨٤، صفحة ٥٠٩).

و إذا كانت الخطوة الأولى قد كانت محط اهتمام المفكرين الغربيين أمثال: "**جون ستيوارت مل**"، و"**سبنسر**"، فإنا لنجد أنّ الخطوة الثانية قد كانت من اختصاص "**نيتشه**" الذي انتهت به دراسته إلى وضع أسس لنظريته الأخلاقية القائمة أساسا على التفرقة بين نوعين من الأخلاق: "أخلاق السادة وأخلاق العبيد" (نتشه، ما وراء الخير والشر ، ٢٠٠٣، الصفحات ١٨٦-٢٤٧)، أي الأخلاق التي كان مصدرها الممتازين من الإنسانية و الأخلاق التّي كان مصدرها رعاعها و الطبقات المنحطة. إنّ أخلاق العبيد حسب المعتقد النيتشوي هي أخلاق الزهد الديني، إنها أخلاق المسيحية عموما كما يرى أنّ "تمرّد العبيد في الأخلاق إنّما بدأ مع اليهود لأنّهم هم الذين تجرأوا بطريقة منطقية عظيمة على قلب معادلة القيم الأرستقراطية رأسا على عقب : طيّب، نبيل، قوّي، جميل، سعيد، محبوب من الله،(...) و أكدوا أنّ المساكين وحدهم هم الطيّبون، والمتألّمون و المحتاجون و المرضى و المشوّهون هم وحدهم أيضا أصحاب التقوى، و وحدهم مبـاركون من الله، والغبطة والسعادة وقف عليهم، أمّا النبلاء و الأقوياء فما يزالون منذ الأزل معشر الخبثاء و الطغاة والجشعين و النهمين والكفرة، وسيظلّون إلى الأبد منبوذين ملعونين هالكين" (نتشه، أصل الأخلاق وفصلها ، ١٨٨٧،

صفحة ٣٠)، هذا التمرد الذي تكمن حقيقته عند نيتشه في التخفي والتستر وراء جدار العجز الذي يمقته اليهودي بطبعه و لم يجد مخرجا منه سوى قلب موازين القيم الأخلاقية رأسا على عقب. يذهب "**نيتشه**" إلى أنّ أخلاق العبيد إنّما يصدر جميعها من مصدر واحد ألا وهو العــجز و الضعف، أمّا أخلاق السادة فهي أخلاق السمو و الطموح إلى ما هو أفضل، إلى إرادة الحــياة، و إرادة القوّة وامتلاك القدرة لتحقيق الذات، إنّها أخلاق البطولة و المقدرة والشهامة، هي الصفات التي تميّز النبلاء الأرستقراطيين الممثلين السادة خير تمثيل، أخلاقهم أخلاق الأقوياء التي تعبّر عن الشعور بالاقتدار و الامتلاء و الخير فيها يكون خيرا بمقدار ما يعبر عن شعور الفرد بالقوّة، فإذا صدر منه فعل خير فذلك يكون خيرا بمقدار ما يعبّر عن شعور الفرد بالقوة، فإذا صدر منه فعل خير فذلك يكون عن بطولة وامتلاء وبذل لا عن خوف وإكراه؛ "فبينما تقوم أخلاق السادة على التمييز بين "الجيّد" و "الرديء" تعتمد أخلاق العبيد التمييز بين " الخير" و " الشّر" (الجابري، ٢٠٠٧، صفحة ٥٩)، لذا عمل "**نيتشه**" على "جمع الحكم و المبادئ الأخلاقية في كتابين الأوّل بعنوان"**ما فوق الخير و الشّر**" الذي أصدره عام ١٨٨٦م، و الثاني "**تاريخ تسلسل الأخلاق**" الذي أصدره عام ١٨٨٧م، و كان يرجو في هذين الكتابين تدمير الأخلاق القديمة و تمهيد الطريق لأخلاق الإنسان الأعلى" (ديورانت، ١٩٨٨، صفحة ٥٢٥).؛ يفتح "**نيتشه**" أمام الفرد آفاقا واسعة في مجال القوّة و الثقة بالنفس و تحرير الحياة من المسكنة و الذل، تائقا إلى إيجاد إنسان يتفوّق على إنسانيته بالمجاهدة و التغلّب على العناصر و العادات و التقاليد وما توارثته الأجيال من العقائد الموهنة للعزم، إلاّ أنّه يقف وقفة الحائر المتردد عندما يحاول إقامة مجتمع لأفراده المتفوّقين بل يضطر إلى نقد أولياته القائمة عل احتقار الرحمة و الرحماء حتى ينتهي إلى قوله: " إنّ العالم الذي يتفوّق على الإنسانية إنّما يعود بها بعد هذا الجنوح إلى بذل حبه للأصاغر والمتضعي (نتشه، هكذا تكلم زرداشت، ١٩٨٣)

وإذا كان الطرح الفلسفي لمبدأ القوة قد خص ببإجاد إنسان يتفوّق على الإنسانية، فإنّ تحليل هذا المبدأ واتخاذه كركيزة وأساس لقيام الدول وسلطتها قد أخذ النصيب الأوفر مع الدرس وهذا مع كل من:

١.٤ نيقولا ميكيافيلي Nicolas Machiavel (١٤٦٩– ١٥٢٧)م – الغاية تبرر الوسيلة–

فكر نيكولا ميكيافيلي وماحواه مصدره الأمير الذي أصبح منهلا أساسيا للعديد من ساسة العالم الغربي، حتى أنه ذكر في بعض المواضع أنّ الرئيس الألماني السابق "هتلر" كان يقرأه كل ليلة قبل أن ينام وما القوة والعظمة التي أحرزها زمن رئاسته إلا من تعاليم الأمير التي خطها مكيافيلي، هذا الإنتاج الفكري ورغم أنه قد حطي بالإعجاب من قبل الكثيرين إلا أنه كان مفعما باللاأخلاقية التي تريد أت تحقق أغراضا سياسية، إذ دعا أميره إلى ضرورة القضاء على جميع القوى المناوئة للوحدة القومية، وأباح له كل الطرق والوسائل مهما اتسمت بالخديعة والمراوغة حتى يصل إلى عظمته السياسية ويستطيع أن يتغلب على منافسيه، ومن هنا ارتفع الشعار الذي أتى به "الغاية تبرر الوسيلة " في سماء العالم السياسي. ومنه إلى الأخلاق السياسية التي تختلف كثيرا عن ما نعرفه من مادة الأخلاق، ذلك أنّ ما دعا إليه مكيافيلي هو ماسائر في عالمنا اليوم، "فساسة الغرب يتمسكون بالأخلاق، إن كان في التعلق بها صالحا لهم، وتحقيقا لسياستهم، ويعرضون عنها متجهين نحو الفضائل السياسية، – الكذب، الخداع، القوة الغاشمة– مطمئني الضمير هادئ البال إن

اقتضى الأمر ذلك" (إسماعيل، ٢٠٠٢، صفحة ٣٢)، وهنا نتساءل أي منطق هذا الذي يشرع بمثل هذه الرذائل في سبيل تحقيق المصلحة وتحقيق سياساتهم التي أقدموا عليه.

كما يعتبر مكيافيلي قضية التنبه إلى قوة الإمارة وإلى ضعفها فهل "الأمير قادر على أن يحمي نفسه بمفرده عند الحاجة أم أنه في حاجة لحماية غيره دائما، ويذهب في هذا إلى أن" الأمراء الذين يستطيعون حماية أنفسهم بمفردهم هم من يستطيع منهم أن يجند جيشا كافيا بسبب وفرة المال والرجال، ولن يقهرهم أي مغير عليهم. أما الأمراء الذين هم في حاجة إلى أن يحميهم غيرهم فلن يستطيعوا منازلة الأعداء في ميدان القتال وهم يضطرون للإنسحاب إلى داخل المدن للدفاع عنها، وهنا ينصح مكيافيلي الأمير بأن يتوخى الحذر وأن يعمل على جمع المؤن وأن يحافظ عليها وأن يحسن استخدامها، وأن يحاول تحصين مدينته، ولايشغل باله بما يحدث حولها، في مدن أخرى أو قرى تابعة. وكلما تمكن من تحصين مدينته والإمساك بزمام الأمور فيها تحسب له عدوه وحذر منه، لأنّ المقاتلين يخشون دائما شن العمليات التي يعرفون مدى صعوبتها مقدما، فليس من السهل أبدا أن نهاجم من تكون شخصياته قوية لاسيما عندما يكون محبوبا من طرف شعبه (مكيافيلي، ٢٠٠٤، صفحة ٦٠)

٢.٤ توماس هوبز – Thomas Hobbes(١٥٨٨– ١٦٧٩)م – والحاكمية المطلقة

ينطلق توماس هوبز في تحليله لتنشأة الدولة من خلال درس العلاقة القائمة بين الحاكم والرعية، ذلك أنه ذهب إلى أساس وجود الدول إنما يكمن في رغبة تضمن المحافظة على أنفسهم وتحقيق المزيد من الرضا في الحيا'. فالإنسان بحسب تصور هوبز من طينة محبة لأن تسير البشر لأنّ هذا داخل في طبيعتها وفي أهواءها الأمر الذي يؤدي إلى اندلاع حروب قاتلة مميتة فلجأ الإنسان إلى فرض قيد على نفسه ليضمن أمان بقاءه، ذلك أنه كان يعيش على قوانين طبيعية يراها هوبز أنها بعيدة كل البعد عن ضابط القوة (البعيد عن قوة السيف) مما يجعل منها اتفاقيات على شكل ألفاظ تؤمن الحماية لأي كان، هذه الحماية متى انهزمت أو انعدمت تلجأ الأفراد إلى تأمينها بشتى الطرق والوسائل التي يرى أنها ناجعة، "إذ كانت السرقة والنهب في جميع البلاد التي عاشت فيها الأسر الصغيرة، يشكلان مهنة تكاد تخالف قانون الطبيعة، إلى درجة أنّ أهم تكريم كان يمنح لمن يحصد أكبر غنيمة، في هذا السياق لم يكن البشر يحترمون سوى قوانين الشرف، التي تعني الامتناع عن الوحشية حيال الآخرين، والمحافظة على حياتهم وعلى المعدات الزراعية" (هوبز، ٢٠١١، الصفحات ١٧٦–١٧٧)، الصورة التي انتقلت فيما بعد إلى تأسيس الدولة، الذي يقوم على الإتفاق بين أفرادها بموجب العيش بسلام والحصول على الحماية من الخطر، ومادامت الأفراد أبرمت اتفاقا فيما بينها فعليها أن تنظر إلى السلطة على أنها مطلقة لأنّ الشعب قد أمدها بمحض إرادته وبموجب قبوله، "فالقوة العظمى حسب ثوماس هوبز والتي تحمي كل فرد من أفراد المجتمع، وتمنحه الأمن والسلام، تمثل عنصر السيادة في المجتمع، وتنشأ عن طريق تخلي كل الأفراد لها عن إرادتهم وعن حقوقهم" (محمد، ٢٠٠٠، صفحة ٢٣١)، ومادام الأمر كذلك أي أنّ الأفراد قد تنازلوا عن حقهم دون أن يكون هناك إلزاما طالبوا به الحاكمفإنّ هذا الأخير من حقه أن يتمتع بالسلطة المطلقة التي لايستطيع أيا كان من أفراد رعيته أن يحد منها، مهما صدر منه قولا أو فعلا أو تصرفا عليهم بأن يتقبلوا الوضع كما هو وإلا ينقضون ما أبرموه من عقد وعهد، فالحاكم في نظر هوبز هو المشرع صاحب السيادة وهو الرجل الأول الذي يرجع إليه كل أمر يخص المجتمع وإدارته، وهنا نجد انّ هوبز قد خول حقوقا مطلقة للسيد الحاكم كما أصبغ عليه بعضا من صفات القداسة وكأنه

أراد أن يرسخ عبودية ثمنها أن تنازل أفراد الجماعة دون أن يضعوا شروطا أو إلزاما للطرف الآخر، ولاندري إن كان الهدف والغاية المرجوة من هذا الرأي في تنبيه الشعوب واستفاقتها حتى تملي شروطها وتضع حدا لأوضاعها أم أنه يسعى إلى تجسيد عبودية االرعية وهذا بمنح مطلقية السيادة والحكم للحاكم

ومهما يكم من أمر فإنّ ما أتى به هوبز وهو يقول بالحاكمية المطلقة التي لاحد لها مبدأ عالج القضية من نظرة أحادية، ماذا لوكان الحاكم يبطش برعيته فاجرا متعديا على حقوق الآخرين منهكا لأعراضهم هل ينساق الأفراد وراءه ويطيعون أوامره، كيف والأمر يؤول إلى نشر الفتن والرذائل بين الأفراد مما ينجم عنه مساوئ مختلفة وهدم مقابل بناة ! وإنا لنوافق فضل الله محمد إسماعيل في ماذهب إليه وهذا في أنّ هوبز قد ذهب إلى حد القضاء على الفرد تماما، فبدلا من يؤمنه الخوف عن طريق السيادة نجده قد غالى في افتراضاته حتى أنه جعل من الفرد مجرد عبد لسيده يفعل به ما يشاء في الوقت الذي يشاء وفق مايشاء .

إنّ المتتبع لحيثية التحليل ولسياقه يجد أنّ الفكر السياسي الغربي فكر لم يهتم سوى بتحليل جوانب كانت في غالبيتها جول الصورة الخارجية للدولة ومدى تفاعلها مع الآخر، لم يكن البحث ليلتمس الجانب الداخلي إلا لتحليل كيفية إبرام تعاقد مع الحاكم والمحكوم، ليأتي سيل من الأفكار والتي تمس ما على الحاكم أن ينتهجه حتى إذا ما أراد أن يحافظ على ملكه وأن يديم حكمه، ولا يكاد تحليل مصالح الأفراد أن يبين، تحليليتمحور حول الإشادة بمبدأ القوة وفرض السيطرة على الآخر وكيفية انتهاز واستغلال الأوضاع كلما سنحت الفرصإلى ذلك ، وهنا نتساءل إن كان من أولويات الدرس السياسي أن يركز على قوة الحاكم دونما أن يحلل ما يترتب عن هذه القوة من نتائج وآثار قد تعود بالسلب على الإنسانية، لأنّ ليس كل قوة يتمتع بها الحاكم تكون في سبيل الخيرية

٣.٤. راهنية أخلاق السياسي

إنّ ما يعاب على الفكر عامة وعلى الفكر الفلسفي خاصة، أنه فكر يبقى يجول في حيز النظري دون التطبيقيوإذا كان هذا قد انطبق في الحقل المعرفي السياسي مع الإتجاهات التي نادت بإقامة يوطوبيات على سطح الأرض كجمهورية أفلاطون والمدينة الفاضلة للفارابي نجد أنّ النتاج الفكر لكل من نيقولا ميكيافيلي وثوماس هوبز قد لقي رواجا كبيرا من قبل الساسة ومسيروا العالم، ولم يكن بوسعنا أن نجتاز تحليل هذا الطرح دونما الإشارة إلى نعيشه اليوم من أحداث ودونما أن نستقصي ما يتخلل التجربة الواقعية من أحداث سياسية، نعم إنه مبدأ القوة الذي قال به فلاسفة الغرب هو المعتمد في الساحة السياسية، القوي فيه يأكل الضعيف تحت أقنعة مزيفة ومبررات لاوجود لها ففرض السيطرة وإرساء السيادة على الآخر نهج كل دولة رأت أنها تملك ولو قدر قليل من القوة، وما الحروب وسفك الدماء التي يشهدها العالم و– لايزال– إلا تجسيدا لهذا المبدأ الناتج عن االطمع بما في يد الآخر من ثروات وموارد تغتصب منه اغتصابا حتى أنّ هذه الأخيرة –الثروات الطبيعية والحيوانية والبشرية – أصبحت تستغل من قبل الآخر دونما المالك لها، ليتخذ الوضع منحى قلب الموازين الكونية دونما النظر إلى ما يحدثه من خسائر ومن مخلفات سلبية طالت مختلف الميادين وشتى المجالات الحيوية حتى وإن أدى هذا إلى القضاء على نصف سطح المعمورة في سبيل فرض السيطرة على العالم.

٥. في سياسة الأخلاقي –المبدأ الأخلاقي والحكم الرشيد –

نجد بالمقابل سياسات أشيدت كان المبدأ الأول والأسمى لها هو الأخلاقية المستنبطة من النصوص الشرعية وما أتى به القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، وحجتنا في هذا مايلي:

١.٥ أبو بكر الصديق (٥٧٣– ٦٣٤)م

أبو بكر الصديق من صحابة الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وأول الخلفاء الراشدين الذين استلموا زمام تسيير الأمة مباشرة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ودون أن طنب في سيرته الذاتية الغنية عن التعريف، ودون أن نشير إلى ماكان من خصاله الحميدة التي اتسم بها سرا وعلانية نشير إلى خطبته لما فصل الأمر في الخلافة وتمت مبايعته، ونص الخطبة كماورد:" لما بويع أبو بكر الصديق رضي الله عنه، صعد المنبر فنزل مرقاة من مقعد النبي صلى الله عليه وسلم فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: إني وليت أمركم ولست بخيركم ولكنه نزل القرآن وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم، اعلموا أيها الناس أنّ أكيس الكيس التُقى، وأنّ أحمق الحُمق الفجور، وأنّ أقواكم عندي الضعيف حتى آخذ له بحقه، وأضعفكم عندي القوي حتى آخذ منه الحق، إنما أنا متبع ولست بمبتدع، فإن أحسنت فأعينوني، وإن زغت فقوموني، أقول قولي هذا وأستغفر الله العظيم لي ولكم" (قتيبة أ.، ١٩٢٥، صفحة ٢٣٤)، والمتأمل في ما أتى في هذه الخطبة يجد أنّ القيم الأخلاقية والقيم الإنسانية تسوس الوضع بدرجة كبيرة، رقي مابعده رقي نلمسه في نقاط تالية:

أولا– التواضع واجتناب الكبر: وهذا بين في قوله إني وليت عليكم ولست بخيركم ولم يشهد تاريخ الإنسانية قط مثل هذا التواضع، الذي يتساوى فيه الحاكم مع المحكوم، وقد يعترض قائل بأنّ هناك من الحكام من قال بهذا أو أكثر فنرد أنّ قول أبي بكر الصديق قول يتبعه فعل لامجرد ألفاظ تسبح في الهواء بعيدة عن كل تجسيد في أرض الواقع، وحجتنا في هذا سيرته رضي الله عنه وما كان في مرحلة توليه الحكم. وهذا وارد في سيره التي خطها" المؤرخون والمفكرون" (الطنطاوي، ١٩٨٦)

ثانيا– الإشادة بأسمى القيم الأخلاقية: وهي تقوى الله عزوجل وفي المقابل إنما يكون الحمق والغباء مع الفجور

ثالثا– العدل: تنقلب السنن مع أبي بكر الصديق ليصبح المظلوم الضعيف قويا والقوي الظالم ضعيفا، وإن كان هذا يدل على شيئ فإنما يدل على مدى تطبيق مبدأ العدل بين أفراد الرعية، فلايهضم حق أحد بالباطل ولا يتعدى أي كان على حق الآخر وهنا يحضرنا قول العلامة ابن خلدون أنّ "العدل أساس الملك" ومفادها أنّ الإستمرارية في الملك والفي الحكم إنما يكون بإقامة العدل بين أفراد الرعية

رابعا– الصدق والأمانة: وهذا في قوله رضي الله عنه فإن أحسنت فأعينوني وإن زغت فقوموني، وهذا مكمل للنقطة الأولى في بعض من شقها، ولم يشهد تاريخ الإنسانية أن كانت هناك دعوة صريحة للحاكم في أن يقوموا أعماله بالسند إن كانت حسنة وبالتقويم إن كانت غير ذلك

٢.٥ عمر بن الخطاب (٥٩٠– ٦٤٤)م

عمر بن الخطاب الملقب بالفاروق من كبار صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم وثان الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، اعتمد المبدأ الشوري الوارد في الدين الإسلامي وقد "توسع نطاق الشورى في خلافته لكثرة المستجدات والأحداث وامتداد رقعة الإسلام إلى دول متباينة، فكان يجمع أكبر الصحابة للشورى..... ولقد اعتمد مبادئ وأسس في سياسته نذكر منها

مبدأ العدل والمساواة: عرف عمر بن الخطاب بإقامة العدل بين أفراد الرعية، وكانت نظرته لهذه القيمة الأخلاقية تتجاوز حيز التطبيق لدعوة ال آخر إلى الدين الإسلامي الحنيف "ولقد سار على نهج الرسول صلى الله عليه وسلم فكانت سياسته تقوم على العدل الشامل بين الناسن حتى اقترن اسمه بالعدل؛ **٨٨**، وأما عن المساواة فلانجد برهانا على ذلك كبرهان عام الجدب الذي كان زمن خلافته وهو عام الرمادة "حين قسم عمر على ألا يذوق سمنا ولا لبنا ولا لحما حتى يحي الناس من أول الحيا، (...(ثم قال: كيف يعنيني شأن الرعية إذا لم يمسني ما مسهم" (الصلابي، ٢٩٩٥، الصفحات ٨٨–٩١) . وسيرة عمر مليئة بالأحداث التي ضرب فيها مثالا للعدل والمساواة حتى أنه ومن الأقوال المأثور عنه رضي الله عنه :"لو عثرت بغلة في العراق لسألني الله عنها" وهذا إن كان يدل على شيء فإنما يدل على مدى وعي عمر بن الخطاب على أنّ توليته لشؤون الرعية هو بالدرجة الأولى تكليف لاتشريف

٣.٥ عمر بن عبد العزيز (٦٨١– ٧٢٠)م

عمر بن عبد العزيز ثامن الخلفاء الأمويين، وخامس الخلفاء الراشدين ، سار على نهج الصحابة والخلفاء الراشدين، وامتازت فترة توليه الخلافة بجملة من القيم الأخلاقية كسابق مع من كان قبله وهذا في الحرص على تطبيق واجب "حراسة الدين وتسييس الدنيا" ، فاعتمد مبادئ أساسية في حكمه هي:

مبدأ الشورى: وهو مبدأ الحكم السياسي في الفكر الإسلامي وهذا بتوسيع دائرة المسؤولية، على ذوي الأهل من العقول الرصينة والحكماء، إنه مبدأ نظام الحكم السياسي المستنبط من النص الشرعي، إذ أوجب الله تعالى الرجوع إلى الأمة وهذا بين في قوله تعالى: "**وشاورهم في الأمر**"(آل عمران/ ١٥٩ الآية)، كما أنّ ميزة المؤمن هو أن يستشير غيره وهذا بين في قوله تعالى: "**وأمرهم شورى بينهم**" (الشورى/ الآية ٣٨)، وهذا ما التزم به عمر بن عبد العزيز كما التزم به أيضا من سبقه من خلفاء الأمة الإسلامية

إقامة الحق: إذ عمد على إرساء دعائم الحق على راعياه وهذا في جميع الميادين والمجالات حتى أنه أمر بتجنب اغو الحديث، كما كان يأمر بإقامة الحق وحراسته، وهذا في دعوته الصريحة إلى إلى إحياء السنة، وإماتة البدعة، ورد المظالم ، مبادئكانت تتواجد في أي كتاب يبعثه إلى الأمصار

إقامة العدل والمساواة: اعتمد عمر بن عبد العزيز الركن الأساس في الحكم الإسلامي وهو تطبيقه لمبدأ العدل والمساواة بين أفراد الرعية، حتى أنه من المبادئ التي أشاد بها أن ألغى كل امتياز مالي وأدبي وساوى بين كل الأفراد، "فجعل عيشه كعيش آحاد الرعية، بل دون مستواهم، وأعلن هذا للخاص والعام: "يا أيها الناس ما منكم من أحد يبلغنا عنه حاجة

إلا أحببت أن أسد من حاجته بما قدرت عليه، وما منكم من أحد لايسعه ما عندنا إلا وددت أنه بدئ بي وبلُحمتي الذين يلونني، حتى يستوى عيشنا وعيشه" (الشيخ، ١٩٩٦، صفحة ٢٢٤)،

الأمانة والحفاظ على بيت المال: كما أنّ من بين ما اتصف به الحفاظ على مال المسلمين بل زاد من ماله الخاص حتى يكفي به حاجات رعيته، إذ كانت غلته قبل الخلافة عظيمة وافرة، فلما استخلف ورد أملاكه إلى أموال المسلمين العامة، فأمست غلته لاتكفي أكثر من سد رمقه ورمق من يعول، وأحدر ما يمكن أن يذكر في حقه أنّ الجانب الإقتصادي قد عرف رخاء لامثيل له في خلافته، إذ اتبع نهج الرسول صلى الله عليه وسلم في توزيع الصدقات، كما كان حريصا أشد الحرص على الملك العام إذ تسرج عليه الشمعة ما كان في حوائج المسلمين، فإذا فرغ من حاجاتهم، أطفأها، ثم أسرج عليه سراجه، حرص شديد في الحفاظ على مال المسلمين وحنكة في توزيعه وتسييسه بما يخدم الصالح العام الأمر الذي أسفر عن اقتصاد مزدهر وفير حتى لم يكن في زمانه محتاج ولاجائع، حتى أنّه اكتفى بتلبية الحاجات الإنسانية لينتقل إلى الاهتمام بالحاجات الحيوانية ومنه مقولته المشهورة" اثروا القمح على رؤوس الجبالحتى لايُقال جاع طير في بلاد المسلمين" أين نحن الآن من هذا !!!

6. خاتمة:

لقد عنيت ورقتنا البحثية هذه بتحليل إشكال علاقة السياسة بالأخلاق، وبشيئ من الدقة علاقة السياسي بالأخلاقي، أردنا من خلالها أن نبين مدى توافق المبحثين مع بعضهما البعض، ومدى تداخلهما وهل كل منهما يكمل الآخر أم في غنى تام عنه إذا ما أردنا أن نحقق الإزدهار والتقدم الذي تطمح إليه أي دولة من الدول وعلى مر الأزمنة والعصور؛ وحتى تتضح الرؤية أردنا أن نحلل كيف هي أخلاق السياسي وهل تؤثر في تسييسه لشؤون الرعية فبدأنا مع ما هو سار في معظم الفكر الفلسفي السياسي وغيره ليكون المبدأ الأسمى في خلق السياسي هو مبدأ القوة الذي أسفر على نتائج نرى أنها سلبية لاتخدم الصالح العام ولاالإنسانية بما يليق بها، إذ أصبح الحديث عن الأخلاق السياسية من: خذاع وكذب وغدر وبطش وهنا نتساءل عن أي أخلاقية يتحدث هؤلاء ونحن نغوص في غيابات الرذيلة ودركها، رذائل حُولت إلى أخلاقيات إرضاء لضمير السياسي، وهل الضمير إن كان ضميرا بكل ما تحمله الكلمات من معنى هل يرضى أصلا بهذا؟ مصادر عدة لأشهر الفلاسفة الذين خطوا تعاليما ونصائح لحكامههم من هم "الأمير "لنيكولا مكيافيلي، واللفيثان لثوماس هوبز وبغض النظر عن الأعذار التي التمست لهؤلاء إلا أننا نجد أنّ ما خطه هؤلاء وغيرهم ديدن السياسي ماضيا وحاضرا وما نعيشه اليوم من قسوة وحرب وسفك للدماء وبطش بأساليب مباشرة وغير مباشرة ماهو إلا الإمتثال إلى تعاليم هؤلاء، باعتبار أنّ القوة وحدها الكفيلة بفرض السيطرة والسيادة على العالم وكل يتسابق في أن يجعل من نفسه السيد المتحكم المسيطر حتى لو كلف هذا دمار شامل لسطح المعمورة، وقد يعترض عارض بأٍّ، هذه الدول تعيش من التقدم والإزدهار ما يشفع لها نهجها في الحكم وهنا نرد بأنّ الحكم الراشد لايكون بأي حال من الأحوال حكما ذاتيا أنانيا وإنما حكما يعود بالخير على الفرد والجماعة وهذا ما لمسناه من مبادئ الحكم مع الخلفاء الراشدين الذين اعتمدو الأخلاقية المستنبطة من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، مباديئ تنشد الرقي والحنكة السياسية من تطبيق للقيم الأخلاقية كالعدل والمساواة والحق ورفع المظالم حتى يمكن القول أنها سياسة تعيد للإنسانية إنسانيتها وتحفظ كرامتها، إنها السياسة التي طمح إليها مفكرون حين ألفوا دعائم يوطوبيات التجمع البشري والتنشئة السياسية، لذا فإنّ دراستنا هذه أسفرت عن نتائج تالية:

- للسياسي الدور الفعال في تسييس شؤون الرعية وتسييس العلاقات الخارجية، ومنه إلى ضرورة الإختيار الأنسب في وضع الرجل المناسب في المكان المناسب

نرى أنّ العلاقة الكامنة بين السياسة والأخلاق علاقة ضرورية ولازمة هذا إذا ما أرنا أن نحقق تنشئة سوية يتمتع أفرادها بكامل الحقوق كما يلتزمون بكامل الواجبات المخولة إليه

علاقة الحاكم بالمحكوم ليس علاقة السيد بالعبد وإنما هي بمثابة الشراكة و التعاون في خدمة الوطن ةالنهوض به إلى مستوى يليق بأفراده

تعد الأخلاق ركيزة من ركائز السياسي، كلما كان هذا الأخير إمتصفا بالأخلاقية كان الحكم راشدا مسفرا ببناء أقوى وأعظم الدول في العالم حجتنا في هذا وكما حللنا أعلاه سياسة الخلفاء الراشدين وما كان من أسبقية الأخلاقية وأهميتها في تدبير شؤون الرعية

لاوجود لأخلاق سياسية كالخداع والكذب والغدر وكلها تؤول إلى رذائل وصفات وحشية لا تليق بالإنسانية وإنما هي من إفرازات مساوئ النفس الإنسانية من أنانية وجشع وطمع في ما يملكه الآخر

ما نعيشه اليوم من ظلم وانتهاك للحق الإنساني، وسفك للدماء وسلب واغتصاب ودمار شامل إنما هو نتيجة للاأخلاقية السياسي.

٧. قائمة المصادر والمراجع

- ابن منظور. (بلا تاريخ). *لسان العرب* . القاهرة : دار المعارف.
- أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة. (١٩٢٥). *عيون الأخبار* . بيروت : دار الكتاب العربي .
- أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة. (١٩٢٥). *عيون الأخبار* . بيروت: دار الكتاب العربي .
- برهان زريق. (٢٠١٦). *الشورى في الإسلام* . سوريا : الوزارة السورية .
- ثوماس هوبز. (٢٠١١). *اللفياثان – الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة-* . الإمارات العربية المتحدة : دار الفارابي.
- جميل صليبا. (١٩٨٢). *المعجم الفلسفي*. بيروت : دار الكتاب اللبناني .
- جميل صليبا. (١٩٨٢). *المعجم الفلسفي* . بيروتدار الكتاب: دار الكتاب اللبناني .
- جون جاك روسو. (٢٠١٣). *العقد الإجتماعي* . القاهرة: هنداوي.
- عادل العوا. (١٩٨٦). *العمدة في فلسفة القيم* . دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.
- عبد الرحمن بدوي. (١٩٨٤). *موسوعة الفلسفة* . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر .
- عبد الستار الشيخ. (١٩٩٦). *عمر بن عبد العزيز خامس الخلفاء الراشدين* . دمشق: دار القلم .
- علي الطنطاوي. (١٩٨٦). *أبو بكر الصديق*. جدة : دار المنارة .
- علي عبد المعطي محمد. (٢٠٠٠). *الفكر السياسي الغربي*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية .
- علي محمد الصلابي. (٢٩٩٥). *سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب* . القاهرة : مؤسسة إقرأ .

- فريدريك نتشه. (١٨٨٧). *أصل الأخلاق وفصلها* .
- فريدريك نتشه. (١٩٨٣). *هكذا تكلم زرداشت*. الإسكندرية : جريدة البصيرة.
- فريدريك نتشه. (٢٠٠٣). *ما وراء الخير والشر* . بيروت : دار الفارابي .
- فضل الله محمد إسماعيل. (٢٠٠٢). *فلسفة القوة* . القاهرة : مكتبة بستان المعرفة .
- محمد عابد الجابري. (٢٠٠٧). *قضايا في الفكر المعاصر* . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
- نيكولا مكيافيلي. (٢٠٠٤). *الأمير* . الرياض : مكتبة ابن سينا .
- وليام ليلى. (٢٠٠٠). *مقدمة في علم الأخلاق* . الإسكندرية: منشأو المعارف.
- وول ديورانت. (١٩٨٨). *قصة الفلسفة* . بيروت: مكتبة المعارف.